

علن إنجاز مشروع توسعة محطة الحاويات في تشرين الثاني  
قريطم: فتح بوابات مرفأ بيروت بين الثانية والسادسة فجراً لإخراج الشاحنات

**المستقبل - الثلاثاء ١٠ أيلول ٢٠١٣ - العدد ٤٨٠١ -**



يجري الاعداد لتسلم مشروع توسعة محطة الحاويات في مرفأ بيروت جنبا الى جنب تطور العمل في المرفأ وتسجيله ارقاما قياسييا في الاشهر الثمانية الاولى من العام ٢٠١٣. وقد بات من المؤكد ان تسليم المشروع الجديد الى الشركة المشغلة سيتم في تشرين الثاني المقبل، بحسب ما كشفه رئيس مجلس ادارة المرفأ مدير عام مرفأ بيروت حسن قريطم، لـ"المستقبل".

وإذ اعلن قريطم انجاز مشروع توسعة محطة الحاويات في تشرين الثاني المقبل وتسليمها الى الشركة المشغلة لمباشر العمل بكامل طاقتها، كشف عن اجراء تم اتخاذه بالتنسيق والتعاون مع ادارة الجمارك يسمح بفتح بوابات المرفأ ليلا بين الثانية والسادسة فجر كل يوم لاجراج الشاحنات مما يسمح بمعالجة الازدحام ووصول البضائع الى مقصدها قبل سريان موعد منع سير الشاحنات بين الـ٦ والـ٩ من صباح كل يوم.

أما رئيس غرفة الملاحة الدولية في بيروت ايلى زخور فتوقع في تصريح لـ"المستقبل" ان يستمر نمو الطلب على مرفأ بيروت في المرحلة المقبلة لعوامل عدة، معتبرا ان الارقام التي حققها المرفأ خلال

الاشهر الثمانية الاولى من العام الجاري قياسية.

واوضح زخور ان الباحات الجديدة التي سيستلمها المرفأ بعد انجاز التوسعة تبلغ ٢٠٠ الف متر مربع. كما ان عمق الحوض سيبلغ بعد تعميقه ١٦,٥ مترا، وهذا غير متوفر لدى كل مرافئ المنطقة. وأعلن ان طاقة المرفأ الاستيعابية سترتفع الى ما بين ١,٤ مليون حاوية و ١,٥ مليون حاوية في السنة. الارقام

وأظهرت الارقام الصادرة عن المرفأ، انخفاض عدد البواخر التي رست داخل المرفأ في آب الماضي بنسبة ١١ في المئة الى ١٧٦ باخرة مقارنة مع ١٩٨ باخرة في آب ٢٠١٢، وارتفع الشحن العام بنسبة ١,٤ في المئة الى ٦٦٢,٥ الف طن مقابل ٦٥٣ الف طن في آب ٢٠١٢.

وبالنسبة للسيارات المستوردة عبر المرفأ، فقد انخفض عددها بنسبة ٤ في المئة الى ٦ آلاف و ٤٥٧ سيارة مقابل ٦ آلاف ٧٢٣ سيارة، كذلك انخفض عدد المسافرين الذين عبروا المرفأ في آب الماضي بنسبة ١١ في المئة ١٤٨١ مسافرا مقابل ١٦٥٥ مسافرا في آب ٢٠١٢.

أما الحاويات، فارتفع عددها بنسبة ٦ في المئة الى ٩٨ الفا و ٦٢٣ حاوية مقابل ٩٣ الفا و ٢٣ حاوية سجلها المرفأ في آب ٢٠١٢. كما ارتفعت عائدات المرفأ بنسبة ١٧,٥ في المئة الى نحو ٢٠ مليون دولار مقابل ١٦,١٤ مليون في آب ٢٠١٢.

وفي الاشهر الثمانية الاولى من ٢٠١٣، أظهرت الاحصاءات ارتفاع عدد البواخر التي رست في المرفأ بنسبة ١ في المئة الى ١٤١٦ باخرة مقابل ١٤٠٠ باخرة في الفترة نفسها من ٢٠١٢. كما ارتفع الشحن العام بنسبة ١٤,٥ في المئة الى ٥ ملايين و ٤٩٢ الف طن مقابل ٤ ملايين و ٧٩٧ الف طن. وبالنسبة لعدد السيارات فارتفع بنسبة ١١,٢ في المئة الى ٦١ الفا و ١٥٥ سيارة مقابل ٥٤ الفا و ٩٩٥ سيارة في الاشهر الثمانية الاولى من ٢٠١٢، في حين ارتفع عدد المسافرين بنسبة ٢٥ في المئة الى ٤ آلاف و ٦٥٢ مسافرا مقابل ٣ آلاف و ٧٢٨ مسافرا حتى آب ٢٠١٢.

أما الحاويات، فارتفع عددها بنسبة ٨ في المئة الى ٧٦٠ الفا و ٥٥٨ حاوية، مقابل ٧٠٣ آلاف و ٧٧٤ حاوية، وارتفعت عائدات المرفأ حتى آب من ٢٠١٣ بنسبة ٢٤,٩ في المئة الى ١٤٥,٧ مليون دولار مقابل ١١٦,٦ مليون حتى آب ٢٠١٢.

قريطم

وفي هذا الاطار، كشف قريطم ان تسليم مشروع توسعة محطة الحاويات للشركة المشغلة سيتم في تشرين الثاني المقبل، بعد اتمام كل عمليات التجهيز لتبدأ المحطة بالعمل بكامل طاقتها مباشرة بعد هذا التاريخ، مشيرا الى انه "ادارة المرفأ استلمت حتى الآن نصف الرصيف الجديد ونصف الباحات

الداخلية، وان النصف الثاني سيتم تسليمه في تشرين الثاني".  
وبالنسبة لازمة الازدحام التي شهدها المرفأ خلال الاشهر الماضية، قال قريطم "الآن كل الامور جرى حلها، وذلك بعد عدة اجتماعات رأسها وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي مع المعنيين والمتعاملين مع المرفأ".

وكشف قريطم عن اجراء سيباشر في تنفيذه قريبا بالتعاون والتنسيق مع ادارة الجمارك، وهو فتح بوابة المرفأ بين الثانية والسادسة من فجر كل ليوم للسماح للشاحنات الخروج من المرفأ، ما يساعد في اخراج اكبر كميات من البضائع قبل موعد منع سير الشاحنات اي بين الـ ٦ والـ ٩ صباحا، مشيرا الى انه تم الاتفاق مع الجمارك لوضع عناصر اضافية لفتح الابواب.  
وعن توقعاته حول امكانية ان يستمر المرفأ في المرحلة المقبلة من تحقيق نتائج قياسية، قال قريطم "ننظر الى النتائج كل شهر بشهره، خصوصا ان زيادة العمل في المرفأ لها علاقة بالاوضاع في سوريا والمنطقة. لذلك ليس لدينا فكرة واضحة عما سيحصل في هذا الاطار على المدى الطويل، لكن الى الآن الحركة قوية في ظل ارتفاع الطلب على خدمات المرفأ"، مشيرا الى ان العلاقة الجيدة مع وزارة الداخلية ووزارة الاشغال العامة والنقل وادارة الجمارك والنقابات وزبائن المرفأ انعكست ايجابا على اداء المرفأ".

زخور

أما زخور، فتوقع ان يستمر نمو الطلب على مرفأ بيروت في المرحلة المقبلة لعوامل عدة ابرزها الحاجة الماسة لخدماته في ظل تعثر التصدير البري بسبب استمرار الاحداث في سوريا والتي يبدو انها لن تنتهي في وقت قريب، والدور الرئيسي الذي سيلعبه مرفأ بيروت في عملية اعادة اعمار سوريا.  
واعتبر زخور ان الارقام التي حققها المرفأ خلال الاشهر الثمانية الاولى من العام الجاري قياسية، "ما عدا الترانزيت البحري الذي شهد تراجعا نتيجة طلب ادارة المرفأ من شركتي الملاحة اللتين تعملان في هذا المضمار بتقليص عمليات الترانزيت البحري انطلاقا من مرفأ بيروت لتتمكن من احتواء ازدياد الطلب على العمليات المخصصة للاستهلاك المحلي".

واشار الى ان عمليات الترانزيت البحري سجلت حتى آب ٢٠١٣ نحو ٢٤٧ الفا و ٤٨٢ حاوية مقابل ٢٨٦ الفا و ٣١١ حاوية حتى آب ٢٠١٢.

ولفت الى ان عدد الحاويات المخصصة للاستهلاك المحلي ارتفع خلال الاشهر الثمانية الاولى من العام ٢٠١٣ بنسبة ٢٢ في المئة الى ٢٩٤ الف حاوية مقارنة مع ٢٠٥ آلاف حاوية حتى آب ٢٠١٢.  
وبالنسبة للحاويات المحملة بالبضائع اللبنانية والمصدرة، فقد زادت بنسبة ٤٧ في المئة الى ٤٩ الف

حتى آب ٢٠١٣ مقابل ٣٣ الفا و٧١٧ حاوية حتى آب ٢٠١٢. وبالنسبة لموضوع الازدحام، اكد ان هذا الموضوع تم حله بشكل شبه نهائي، إذ انخفضت فترة انتظار البواخر من ٥ ايام الى اقل من يوم، مشيراً الى ان ذلك جاء نتيجة جهد مكثف قامت به ادارة المرفأ من خلال زيادة عدد الرافعات الجسرية ورافعات الباحات، فضلاً عن استلام ١٨٠ متراً من الرصيف الجديد (ويبقى ٣٢٠ متراً) ومساحات اضافية من الباحات الداخلية. واوضح زخور ان الباحات الجديدة التي سيستلمها المرفأ بعد انجاز التوسعة تبلغ ٢٠٠ الف متر مربع. كما ان عمق حوض المرفأ سيبلغ بعد تعميقه ١٦،٥ متراً، وهذا غير متوفر لدى كل مرافئ المنطقة. وأعلن زخور ان طاقة المرفأ الاستيعابية سترتفع الى ما بين ١،٤ مليون حاوية و١،٥ مليون حاوية في السنة.

وكشف زخور عن صعوبات كبيرة اعترت عمليات الشحن البحري عبر ما يسمى رو رو، اي استخدام بواخر تحمل الشاحنات ونقلها مع حمولتها الى مصر او العقبة لتتابع طريقها من هناك الى الخليج، بسبب عدم وجود خط لهذا النوع من العمليات يربط لبنان بالدول المطلوبة، ما يستدعي استئجار باخرة للقيام بهذه المهمة على ان يكون هناك كل مرة تبحر الباخر نحو ٦٦ شاحنة لنقلها، وهذا الامر غير متوفر، بالاضافة الى الاجراءات المعقدة التي ترافق نقل الشاحنة ان كان في لبنان أو في الدول التي تشحن اليها، وكذلك التكاليف الباهظة.

وحذر من تفاقم الوضع الامني الذي سينعكس سلباً على النقل البحري وعمل مرفأ بيروت، مشدداً على ضرورة الاسراع في تشكيل الحكومة لاعادة الثقة بالبلد وتمكينه من النهوض.

*الفونس ديب*